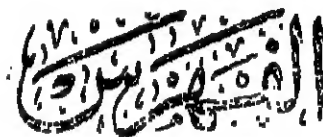


الشرق العربي

«الجريدة الرسمية لأمانة شرق الأردن»

١٥ تموز سنة ١٩٢٨

عُمان يوم الاحد في ٢٧ محرم سنة ١٣٤٧ هـ



القوانين والانظمة :

العفو العام

قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦

بلاغات رعيية :

طلبات الاستخدام

اعلانات دوائر الحكومة

قانون الصحة ونظام المؤسسات العمومية

تعيين نائب لمهظة البطريرك اللاتيني

اراضي الدولة

التوجيهات والامارات

التعيينات

قرارات امهال

اعلانات

الجدول الايضحة للأمراض الوبائية في امانة شرق الاردن



«تقارير مصلحة الصحة العامة»

عن الامراض الوبائية في امانة شرق الاردن عن الاسبوع المنتهى

في ١٦-٦-١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الزاجعة تاريخ التبليغ
لا شيء (مدير الصحة)

(تقارير مصلحة الصحة العامة)

عن الامراض الوبائية في امانة شرق الاردن عن الاسبوع المنتهى

في ٢٣-٦-١٩٢٨

المكان الطاعون الحمى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس
ما عين مقاطعة مادبا
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحمى الزاجعة تاريخ التبليغ
٢١-٦-١٩٢٨ (مدير الصحة)

هكذا حصل

القوانين والانظمة

العفو العام

بمناسبة نشر القانون الاساسي لشرق الاردن يسمو الامير المعظم بان يمنح العفو العام عن الجرائم التي ارتكبت قبل نشر القانون المذكور على ان تراعى في ذلك الشروط التالية :-

- ١ - لا يشمل العفو الجرائم التي ارتكبت بعد اليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٢٨ .
- ٢ - لا يشمل العفو الاشخاص المدرجة اسماءهم في الجدول المرفق بهذا العفو بل عوضاً عن ذلك تعدل الاحكام الصادرة بحق هؤلاء الاشخاص وفقاً لاحكام المادة التالية .
- ٣ - تبدل الاحكام الصادرة بحق الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام الى الاشغال الشاقة مدة عشر سنوات والاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة موبداً تنزل الاحكام الصادرة بحقهم الى سبع سنوات بالاشغال الشاقة والاشخاص المحكوم عليهم بالسجن بالقلعة موبداً تنزل الاحكام الصادرة بحقهم الى سبع سنوات سجن بالقلعة والاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الموقفة او السجن بالقلعة موقتاً او بالمحبس ينزل ثلثا مدة الاحكام الصادرة بحقهم .

- ٤ - لا يشمل هذا العفو الاشخاص المحكوم عليهم غيابياً فإلم يحضروا بالذات خلال ستة اشهر من تاريخ هذا العفو الى المحكمة التي اصدرت الاحكام بحقهم ويقدموا طالباً خطياً ليشملهم العفو بموجب الشروط التي يضمنها وعلى رئيس المحكمة او قاضي الضلع - كما هي الحالة - عندما يصل اليه هكذا طلبات ان يدقق اوراق القضية فاذا كان الحكم متذكراً او كانت الجريمة التي ادين بها الطالب من الجرائم الخطيرة القبلية يعدل الحكم على الصورة المبينة في المادة الثالثة من هذا العفو وفي الاحوال الاخرى يحق للطالب ان ينال العفو التام .
- ٥ - توقف التعقبات المتعلقة بتاريخ هذا العفو عن الجرائم التي ارتكبت في ١٩ نيسان سنة ١٩٢٨ او قبل هذا التاريخ ولم تصدر احكام قطعية بشأنها ماعدا في الاحوال التي يكون المتهم قد حكم عليه سابقاً او كانت الجريمة مهمة وفظيعة ففي هكذا احوال تستمر المحاكمة

فاذا اذانت المحكمة المتهم بفرض عليه العقوبة التي كانت تحكم بها عليه في الاحوال الاعتيادية وتعدله بعد ذلك على الصورة المبينة في المادة الثالثة من هذا العفو .

- ٦ - لا يشمل هذا العفو البالغ المستحقة للخرقة على ان يراعى في ذلك الاستثناء المذكور في المادة التالية .
- ٧ - في الاحوال التي ينال فيها الاشخاص العفو التام يقتضى احكام هذا العفو يعفون من رسوم المحاكم وفي الاحوال التي تعدلت الاحكام فيها فقط تدفع رسوم المحاكم بتامها .
- اما القرايات وقيم التعويضات المحكوم بها في قضايا تخريب حراج قبل ١٩ نيسان ١٩٢٨ ولم تحصل فيبقى عنها .
- ٨ - ليس في هذا العفو ما يشمل الحقوق الشخصية الناشئة عن الجرائم التي تشملها العفو بموجب الشروط المذكورة او التي تعدلت الاحكام بموجبها .

« عبدالله »

٨ تموز ١٩٢٨

رئيس النظار

قاضي القضاة وناظر المدلية

حسن خالد ابو الهدي

حسام الدين

الرقم المتسلسل	اسم المجرم	نوع الجرم
١	عبد عزاره	سرقة مكررة
٢	فايد بن سلامة المراتبات	قتل فظيع مكرر وسرقة فظيعة وسلب
٣	خليل بن محمد المعايير	سلب واطلاق الرصاص بقصد القتل
٤	مصري بن موسي البقاعين	قتل فظيع
٥	يعقوب بن خليل المصاروة	قتل فظيع
٦	حسين الحشي	سرقة مكررة
٧	سلامة بن محمد القراطة	قتل مكرر وسرقة
٨	اشتيان بن ابراهيم الحراصات	سروقات متعددة
٩	عطالله بن سلامة التخابنة	خطف وسرقة
١٠	حرب بن سالم القريظ	خطف بكرة

الرقم المتسلسل	اسم المجرم	نوع الجريمة
١١	اشتوي بن فلاح النطاقي	سرقة
١٢	اسديتان بن ابراهيم	سرقة مكررة
١٣	احمد بن نعمان	سرقة مكررة
١٤	خليل بن سليمان العوده	قتل وسلب « بحق رجال الامن »
١٥	هوئل بن سليمان العوده	قتل وسلب
١٦	علي بن نهار عبدالعزيز	قتل (لاجل ارتكاب جرم آخر)
١٧	علي الاحمد السباعي	- - - -
١٨	علي العبدالله	- - - -
١٩	خالد محمود سلام	- - - -
٢٠	مفلح بن عبدالحسن	- - - -
٢١	عبدالبقيت ابو عثبه	- - - -
٢٢	فرح بن ساهر الاغوات	- - - -
٢٣	قاسم بن محمد عبد الوهاب	قتل (لاجل السرقة)
٢٤	عوض العلي النمر	قتل - - -
٢٥	مفلح العلي النمر	قتل - - -
٢٦	عمر بن ابراهيم الاحمد	قتل (لاجل الساب)
٢٧	علي عباد الاحمد	قتل - - -
٢٨	عواد العرسان	سرقة مكررة
٢٩	عابد العرسان	- - - -
٣٠	موسى النزال	- - - -
٣١	عواد بن محمد	هتك عرض مسجوتين
٣٢	سليم بن سليمان اغا	قتل رفيقه احمد الجنود



قانون الجمارك والمكوس

سنة ١٩٢٦

بمقتضى الصلاحية الممنوحة لنا بموجب المادة (٤٤) من قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦ - قديمة. ونا
اعفاء جميع البضائع الواردة باسم مصلحة سكة حديد الحجاز قسم شرقي الاردن من الرسوم
الجمركية على ان يكون هذا القرار عرضة لموافقة المجلس التنفيذي .

مدير الجمارك والمكوس مدير الخزينة
تيرنر ابراهيم

مصدق . ١٩٢٨ - ٧ - ٤

قاضي النضاة وناظر المدلية رئيس النظار
حسام الدين حسن خالد ابو الهدى
مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة
اديب عارف العارف ابراهيم

بلاغات رسمية

« متادرة عن رئاسة النظار الفنية »

« طلبات الاستخدام »

اطلب اليكم ان تذهبوا بين الاماكن انه لا يجوز لطلاب الوظائف في حال من الاحوال ان
يراجعوا رئيس النظار او رؤساء الدوائر رأساً بل عليهم ان يرسلوا طلباتهم بواسطتكم الى المراجع
المختصة وفقاً للقانون .

٢ - وسيعطى جواب لكل طلب يقدم عن هذا الطريق بواسطتكم .
٣ - واما من يطرق ابواب الدوائر المركزية خلافاً لهذا الاصول فيرد طلبه ولا يؤبه له

١٩٢٨ سنة ٧

هكذا حكم الاصل

« اعلانات دوائر الحكومة »

اتوقع للخزينة فائدة من نشر الاعلانات التي تصدرها دوائر الحكومة مختصة بالمطالآت والمزايدات والمناقصات في الجرائد المحلية لاما كان ذبوع اخبارها في الجمهور بصورة واسعة .
لهذا اشير على مصالح الحكومة ان تنشر كافة اعلانات المطالآت والمزايدات والمناقصات في الجرائد المحلية بشرط ان يز يد ماهو مقدر للعطاء والمناقصة او المزايدة من قيمة ستقبضها الحكومة او تصرفها على الخسرين جنبها .

٨ تموز سنة ١٢٨

« قانون الصحة ونظام المؤسسات العمومية »

تعتبر كلمة (المساوون) الواردة في المادة الرابعة من النظام المعدل للنظام الصحي للمؤسسات العمومية والمهن المضرة بالصحة والصناعات الخطرة (المؤرخ في ١٥ نيسان سنة ١٢٨) حاملة رقم التسلسل (٣٢) كما ان كلتي (محلات البقالة من الصنف الاول) و (محلات البقالة من الصنف الثاني) تعتبر ان حاملتين رقم التسلسل (١) من الصنف الثاني .

« تعيين نائب لبطريرك اللاتيني »

صدرت الارادة المطاعة بإبلاغها رقم س-٨-١٤٢٨٤ بتاريخ ٦-٥-٢٨ بالموافقة على ما تضمنته كتاب غبطة البطريرك اللاتيني في ١٣ شباط ١٢٨ والمرفوع الى مقام الامارة الجليلة بشأن تعيين غبطة البطريرك لجناب المونسنيور فاراغالي نائباً عنه للقيام بأعمال المدارس اللاتينية ومفاوضا مطلقا لتمثيل غبطته فيما يتعلق بالشؤون الدينية والمدنية لدى حكومة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم
٢٥-٦ سنة ١٢٨

« اراضي الدولة »

بما ان عدداً من الاشخاص يدعون منذ زمن التصرف بأراضي الدولة ووجد من المرغوب فيه ضرورة التحقيق في مثل هذه الادعاءات والبت فيها باقل ما يمكن من عدم التأخير قد تقرر تعيين لجنة لتفحص هذه الادعاءات وتقدم الحكومة توصيتها بشأنها .

١ - تولف اللجنة من الاشخاص التاليين :-

الرئيس - توفيق بك ابي الهدى - مدير تسجيل الاراضي
عضو - السيد اديب الكايد - عضو محكمة الاستئناف
عضو - السيد عبد الله حمود - مفتش المالية

٢ - واجبات هذه اللجنة ان تفحص كافة ادعاءات التصرف في الاراضي الاميرية خلاف الاراضي المدورة

٣ - لا تفحص اي ادعاء في الاراضي التي لا تزيد مساحتها على عشرين دونما

٤ - عندما توصي اللجنة بتسجيل اراضي مدعى بها باحماء المدعين فانها تبين قيمة بدل المثل الذي يجب دفعه وطريقة الدفع . لا يوصى بالتسجيل باسم المدعي الا اذا كان بنى بيتا او غرس اشجارا او حفر بئرا او صرف بهار بقة اخرى وقتا وعملا على الاراضي المدعى بها والتي يستفيد منها .

٥ - تدرج اللجنة بتقريرها عما اذا كان يدعى بالارض شخص او اشخاص خلاف المدعي او المدعين بها

٦ - تلتزم اللجنة بالاوقات والاماكن التي يبينها الرئيس والرئيس يقرر الترتيب الذي يجب ان تفحص الادعاءات به .

٧ - يجوز للجنة ان تعين متصرف اللواء او قائم مقام القضاء او مدير الناحية عضوا في اللجنة اثناء النظر في الادعاءات العائدة الى الارض الواقعة في ذلك اللواء او القضاء او الناحية كما هي الحال .

٨ - عندما يختلف اعضاء اللجنة بشأن التوصية التي يجب عملها يدون كل عضو رأيه كتابة والاسباب الناحية لذلك
٧ تموز سنة ١٢٨

« القرطانية والمطبوعات »

ان لجنة البلديات الاستشارية عاملة على وضع النافذ اللازمة لدوائر البلديات حرصاً على وحدة المعاملات وميرها على نخط واحد وسيتبني هذا العمل عما اريد فيرسل الى كل بلدية ما يظهر انها في حاجة اليه من المطبوعات . لذلك ارجو ان تبلغوا رؤسائهم بلدية لوتكم لزوم انظارها

مترسلة اللجنة من المطبوعات وإن لا يندموا على شراء شيء منها من جهة أخرى

في ١٠ تموز سنة ١٩٢٨

التوجيهات والانعامات

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم بتوجيه لقب (باشا) فخرى لكل من شيخ المونية محمد محمود افندي الامين والشيخ سلطان محمد احمد أحد وجهاء عجلون بالظر لصدف ارتباطها بالسدة السنية وتقديراً لخلاصهما الثابت للبلاد وللمرشد الهاشمي المحفوف بالعتاة الصمدانية .

١٩٢٨ - ٦ - ٢١

التعيينات

صدرت الارادة البيامية بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي القاضي بتعيين الطبيب ديب بن الحاج خليل خرطيل - (طبيب حكومة) الشاغرة في مصلحة الصحة بأدنى من بوط الدرجة الخامسة .

١٩٢٨ - ٧ - ٢

« قرار امهال »

صادر من محكمة بداية عان الجنائية

لما لم يقبض على كريم المصل وعبد القاسم الشمش من عبد الصقر المتهمين بسرقة فدان فياض القوي قدر قد مذبحاً من جانب رئاسة محكمة عان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلما نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضرا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعدا غير مطيعي القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليها الدعوى ولا يكون لهما حق بالادعاء وتحجز اموالهما على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليهما وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

في ٤ - ٧ - ٢٩

« قرار امهال »

صادر من محكمة جنابات الكرك السبارة

لما لم يقبض على عطا الله بن علي الزغاية من اهالي الطغيلة المتهم به سرقة دار عبد العزيز بن عيسى فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك السبارة مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضرا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

في ١٠ تموز سنة ١٩٢٨

« قرار امهال »

صادر من محكمة جنابات الكرك

لما لم يقبض على دياب بن ابراهيم الزغاية من اهالي الطغيلة المتهم به سرقة دار عبد العزيز بن عيسى فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك السبارة مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضرا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

١٠ تموز سنة ١٩٢٨

« قرار امهال »

صادر من محكمة جنابات الكرك السبارة

لما لم يقبض على ابراهيم بن محمد القراق من اهالي الطغيلة المتهم به سرقة بيت عبد العزيز بن عيسى فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك السبارة مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضرا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله

على ان ماوري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرا عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

١ تموز سنة ١٩٢٨

« خلاصة حكم صادرة من محكمة جناية الكرك »

بنتيجة المحاكمة الجارية بمحكمة جناية الكرك السيارة بمادة قتل محمود بن سالم القسامين من اهالي قرية صنفحة التابعة الى الطفيلة من قبل المتهم القار اشقيان بن احمد القرارة من القرية المذكورة ثبت ارتكاب المتهم المذكور لقتل المغدور محمود لذلك تقرر تجريبه بالجناية بكونه قاتلاً للمغدور محمود بصورة التهور عن غير تعمد ولكون حركته تنطبق على المادة ١٧٤ - من قانون الجزاء وحركة مظنونين الجنيحة محمد ابن احمد وسليمان ابن شريخ واخيه ابراهيم جميعهم من صنفحة تنطبق على المادة ١٧٩ من قانون الجزاء تقرر باجماع الراء الحكم بوضع المجرم شقيان بالاشغال الشاقة خمسة عشر سنة مع التشهير واستاقله من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة وحبس كل واحد من مظنوني الجنيحة محمد ابن احمد القرارة وسليمان ابن شريخ واخيه ابراهيم اسبوعاً واحداً وتضمن المجرم شقيان جنياً ومائة مل فلسطيني نفقات المحاكمة وخرج التحقيق وتضمن كل واحد من محمد وسليمان وابراهيم ثلاثاً مائة مل خرج المحاكمة والتحقيق وتضمنهم نفقات الكشف البالغة جنياً وتسماية مل فلسطيني حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر بتاريخ ٦ محرم سنة ١٣٤٧ و ٢٤ حزيران سنة ١٩٢٨ وفهم علنا حسب الاصول

« مذكرة دعوى »

اسم المدعي وشهرته وعمل اقامته : الحامي لويس غانم المجهول محل الإقامة يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الثلاثاء الواقع في ٣١ تموز سنة ١٩٢٨ الساعة ٩ زوالية للنظر في الدعوى التي اقامها عليك الحامي فايز افندي يقول من عمان بطلب مبلغ خمسة واربعين جنيه فلسطيني فاذا لم تحضر وام ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً

« قرار »

عملاً بالمادة ٢٨ من ذيل الاصول المحقوقية حكمت بالزام المدعى عليه جنوبي فالسكتي البليالي بالكلية

بالي حنا متمدد بناء المجهول محل الإقامة لدفع الف ومائة واثني وثلاثين قرشاً مصرى الى المدعي الحامي فايز افندي يقول من عمان وذلك المبلغ قرصة بموجب سند ادعى فقداؤه حكماً معاقاً على تكوله عن اليمين بقوله (والله العظيم لم استقرض من المدعي الحامي فايز افندي فيقول مبلغ الف ومائة واثني وثلاثين قرشاً مصري) وتضمنه نفقات الحاكم المبررة ذبلاً حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف صدر في ٢٩ شباط سنة ١٩٢٨ وفهم

« اعلان »

من مصلحة البرق والهاتف شرق الاردن

اتفقت هذه المصلحة مع فلسطين على تغطية الحوادث البرقية وذلك اعتباراً من بدء تموز ١٩٢٨

١-٧-١٩٢٨

« اعلان »

(من مصرفية الكرك)

تمددت مدة ايجار اراضي الطيب المائدة لاملاك الدولة والحدودة شرقاً سيل الكرك وطور غرباً طريق شمالاً وادي جنوباً طريق على ان يكون ايجارها لمدة ثلاثة سنوات وتنتهي مدة المزايدة يوم الخميس في ١٢ تموز سنة ١٩٢٨

٢٨ - ١٩٢٨

اعلان

مطروح بالمراد العلني الفين ومائة وستة وخمسون سهماً من اصل الفين واربع مائة وثلاثين اسهم من كامل الدار الواقعة بنفس مدينة عمان والمقيدة بدفتر التملك تحت نمرة ٨٥ تاريخ تموز ١٩٢٤ ملك السيد فهمي الزعيم المقيم بهمان وان الدار المذكورة يحدّها شرقاً طريق شمالاً عز يرو والدقة حساً ، غرباً عز يرو والدقة حساً ، جنوباً حميد باكير المحجوزة يوماً وفالياً بالدين الذي استلفه من حنا افندي بن سابا البرمكي فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع ما مور تسجيل عمات او دلال البلدية خلال خمسة واربعون يوماً اعتباراً من تاريخ الاعلان مع العلم بان ثبت قائمة المزايدة والطوايح قائمة على المشتري وبالي المصاريف الوادي من الدائن والوكيل الدوري على ان تحصل من

«اعلان»

مطروح بالزاد العلى ثمانية وعشرون حصة من اثني وثلاثون حصة من كامل الدار والعرصة والدكانتين الواقعتين بنفس مدينة عمان المقيدتين بدفتر التملك تحت رقم ٧ و ٨ و ٩ في اغسطس سنة ١٩٢٤ ملك السادة سعيد ومصطفى وموسى اولاد الحاج يوسف قول ووالدهم اقبال بنت زكريا وان الدار يجوها شرقا ملك احمد جاو يش شمالا ابراهيم افندي غربا وجنوبا طريق والعرصة يجدها شرقا دكان الحاج يوسف المشتري شمالا محمد درويش ومحمد مكي غر باملك البائعين جنوبا طريق والدكالة الاولى يجدها شرقا طريق شمالا دكانة صاحب سند غربا دار احمد جاو يش جنوبا دكان اولاد احمد جاو يش والدكالة الثانية يجدها شرقا طريق شمالا ابراهيم افندي غر با اولاد احمد جاو يش جنوبا صاحب ملك والمهجوزين تأمينا الدين الذي استلقوه من الحاج سعود افندي بن المرحوم الحاج محمد النابلسي من اهالي السلاط فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة واربعين يوما اعتبارا من نشر هذا الاعلان الاول في الجريدة الرسمية مع العلم بان ثمن قائمة الزائدة والطوايح عائدة على المشتري وباقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المديون وعليه صار اعلان الكيفية

«اصلاح خطأ مطبعي»

نقرأ القتران (أ) و (ب) الواردتين بالامادة الثانية من القانون المعدل لقانون رخص ييم الشغل لسنة ١٩٢٨ المنشور في الصفحة الثانية والثالثة في العدد ١٩٩٦ من الجريدة الرسمية كما يلي :

(أ) رخصة لعمل التبغ

(ب) رخصة لعمل الشباك

تعليمات الاجازات

ان التعليمات الصادرة بشأن الاجازات المنشورة في العدد ١٩٤ من الجريدة الرسمية باسم «مشروع قانون الاجازات» أصبحت نافذة العمل اعتباراً من تاريخ ١٥ تموز سنة ١٩٢٨ على ان تنسب «تعليمات الاجازات» فقط وان يستعاض عن كل كلمة «قانون» جاء ذكرها فيها بكلمة «تعليمات»

في ١١-٧-١٢

قاضي القضاة وناظر العدلية

رئيس النظار

غائب

حسن خالد ابو الهدى

مدير المعارف

محافظة الآثار

السكرتير العام

مدير الخزينة

غائب

رضا توفيق

عارف العارف

ابراهيم

«تقارير مصلحة الصحة العامة»

عن الامراض الوبائية في اماره شرق الاردن عن الاسبوع المنتهى

في ٣٠-٦-١٩٢٨

المكان الطاعون الحى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس

التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحى الراجعة تاريخ التبليغ

لا شيء

مدير الصحة

«تقارير مصلحة الصحة العامة»

عن الامراض الوبائية في اماره شرق الاردن عن الاسبوع المنتهى

في ٧-٧-١٩٢٨

المكان الطاعون الحى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس

التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحى الراجعة تاريخ التبليغ

لا شيء

مدير الصحة